

بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي

مصمودي زين الدين

قسم علم النفس وعلوم التربية جامعة منتوري - قسنطينة -

مقدمة:

تطمح عملية التكوين تزويد الفرد بسلسلة من المهارات الأدائية الوظيفية الضرورية التي تمكنه من الاستجابة بطريقة حيوية ومتيسرة لمتطلبات وشروط وظيفته، إلى جانب تزوده بمجموعة من المعطيات الأكاديمية المعرفية التي تعتبر القاعدة الأساسية التي تبني عليها قدرة المتكون في حسن التعامل مع المواقف المختلفة التي تظهر أثناء ممارسته الفعلية لوظيفته. ألا أن هناك مشكلات تعترض هذه العملية سنذكرها في حينها.

مفهوم التكوين :

مصطلح التكوين مشتق من الكلمة اللاتينية FARMARE التي يقصد بها تشكيل الأشخاص أو الأشياء أو غيرها وهي العملية العميقة التي تجري علي الإنسان بغية تعديل آلياته و أساليبه ومهاراته وأنماطه الفكرية، وهي العملية التي تهدف إلى إكساب الفرد جملة من المعارف DES SAVOIRS وجملة من المهارات SAVOIRE-FAIRE وممارسة المدنية و التحضر و آداب السلوك SAVOIR- ETRE ويشير فولكييه FOULKIE أن هذا المفهوم يقصد به ترقية الفرد و تنمية ملكاته الخاصة كالذكاء والإرادة ومفهوم الخير و الجمال

و التكوين في اللغة العربية هو عبارة علي مفردة مشتق من الفعل الثلاثي كون و يعني إنشاء شكل ، صنع، أي إدخال تعديلات و تغييرات علي الحالة الأولية.

فحسب ميشال فابر MICHEL FABRE أن التكوين يحدد أما حسب المضامين المخصصة له أو حسب انعكاساته و تأثيراته علي المتكون أو حسب أهداف المؤسسة وغاياتها الاجتماعية. ويرى أن للتكوين ثلاثة أبعاد و هي المنطق النفسي ويقصد به تطوير الشخصية بصفة عامة والمنطق الاجتماعي والاقتصادي المتمثل في الفائدة من عملية التكوين والمنطق الديدانكتيكي المتعلق بالمضامين و طرائق التدريس. ويقصد كذلك بالتكوين

بأنه التأثير المنظم والمنهجي الذي يهدف لإحداث تغييرات عميقة في الشخصية و هذه التغييرات قد تكون شاملة مثل التغييرات النفسية و المعرفية و الحركية و قد تكون جزئية و محدودة كالتغييرات التي تحدث أثناء التكوين المهني.

مؤسسة الجامعة :

لكل مؤسسة ذات طابع اجتماعي مجموعة من الوظائف والأهداف التي تحاول تحقيقها وفقا لما تتوفر عليه من إمكانيات ومعطيات على مختلف أشكالها وأنواعها وحسب الظروف القائمة، غير أنها كلما استطاعت الاقتراب من تحقيق تلك الوظائف والأهداف كلما اقتربت من الفاعلية.

على العموم فالمؤسسة ذات الطابع الاجتماعي حسب رأي بارسونز **Parsons** نسق فرعي داخل النسق الاجتماعي العام والأنساق الاجتماعية في رأيه تواجه مجموعة من المشكلات الأساسية، أهمها تحقيق هدف أو طائفة من الأهداف، من خلال تعبئة الموارد وتنظيمها (1) أما عند برنارد **Bernard** هي نمط من النشاط التعاوني المقصود والمهادف (2)، وهي عند فيبر **Weber** علاقة اجتماعية مغلقة، تحول دون دخول الغرباء وتميز في رأيه بمعيارين، أهمها أنها تقوم بنشاط هادف من نوع معين (3) أما عند إيتزيوني **Etzioni** فهي عبارة عن وحدة اجتماعية تبنى ويعاد بناؤها بطريقة مقصودة بلوغا إلى أهداف محددة (4).

والجامعة في رأي جروس **Gross** (5) وبركتر **Perkins** وغيرهما منظمة اجتماعية ومن ثم يكون لها هدف أو طائفة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها (6).

ويرى عبد المجيد عبد التواب أن الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها من خلال هيئة التدريس والطلبة الباحثين في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية بذلك المساهمة في ترقية الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة (7) ويضيف أننا لا نستطيع فهم الجامعة الحديثة ما لم نستطيع فهم جوانب المعرفة الثلاثة لأن ثلاثة الجوانب تنعكس في ثلاث الوظائف التي تؤديها الجامعة، فاكتساب المعرفة هو وظيفة البحث ونقل المعرفة هو وظيفة التدريس، وتطبيق المعرفة هو وظيفة الخدمة العامة.

بعدما تم تقديم تعريف موجز للجامعة بحكم هي المقصودة في هذه المداخلة، بحيث الموضوع يطرح مشكلة التكوين، و يقرنها بجملة من المعطيات منها، ارتباطها الوثيق بمشكلة المتكون، بحكم اعتباره المحرك الأساسي للعملية ومن دونه لا يمكن لها أن تتم بطريقة فعالة، لذا أردت أن أبدأ مداخلتني التي تتعرض لموضوع

التكوين في التعليم العالي بطرح جملة من التساؤلات التي أراء أنها تمثل مدخلا للموضوع و هذه التساؤلات أوجزها في التالي:

هل يؤمن التعليم العالي عندنا حق الطالب في التكوين الفعال؟

هل يخدم التعليم العالي الاقتصاد الوطني و قطاعات الأنشطة الأخرى؟

هل أدي التعليم العالي إلى تحسين مردود الإدارة؟

هل الجامعيون راضون عن دور و مكانة مؤسساتهم؟

هل ميكانيزمات التكوين الجامعي الحالية، من وصاية مركزية ومحلية، و هياكل، و مناهج وآليات التحفيز تتسم بالمنطقية و الانسجام؟

هل ساعد التعليم العالي علي المحافظة علي الثقافة الوطنية و الحث علي الإبداع ؟ الخ ..

وجهة نظر حول أوضاع التكوين السائدة في الجامعة:

إن الأوضاع المتردية للتكوين تدعونا للبحث عن وسائل وأساليب جديدة لتطويره وتحديثه ورفع كفاءته من أجل أن يكون سبيلا للتجديد و الإبداع، وأن ننطلق في كل عمل تربوي من مبدأ التربية لزمن متغير، فالتكوين لم يعد اليوم للتكيف مع ما هو قائم فحسب بل يجب أن يكون إعدادا مرنا قادرا علي احتواء الجديد و تمثله في حركة دائمة لا تنقطع، والحكمة في ذلك أن نمنح الطالب قدرة علي التكيف مع الجديد وتمثله دون الوقوع في أزمة تعليمية تكوينية كما نعاني منها اليوم، فالمفاهيم والتصورات والقيم التي تشربناها في وقت مضى تقع في إطار المطلق و الغائية والشمولية وهي بوصفها كذلك قادت إلى نوع من الجمود و التقوقع علي حد تعبير عبد الله عبد الدائم، وأسقطتنا خارج مسار الزمن ودورته وكرست فينا إحساسا عميقا لمسناه بالغرابة و الاغتراب عن روح العصر الذي نعيش فيه(8) إننا بحاجة إلى مراجعة شاملة ودقيقة للأسس التكوينية من أجل إعداد إنسان جديد، ويتعذر تحقيق ذلك دون توفر أسس تكوينية مغايرة وبشدة لتلك التي أفرزها هذا الكم الهائل من جحافل جيوش الأغلبية الصامتة، هذا البشر أحادي الأبعاد فاقد الهوية ، صاحب التزعة الاستهلاكية المتضخمة، قليل الحساسية تجاه الغير ، الذي يشكو من الجذب الروحي ، و العزلة و الضياع (9)

فالكثير من الدلائل و الدراسات تشير إلى نقائص حقيقية يعاني منها التكوين الجامعي ، منها الموضوعي، ومنها المفتعل الراجع إلى نقص الإرادة و الجرأة في معالجة الأوضاع، و التي أثرت بشكل مباشر و غير مباشر علي دورها و مجمل و وظائفها، فهذه الوضعية التي توجد فيها الجامعة أثرت بشكل سلبي علي دورها من جهة

ومكانتها من جهة أخرى ، فعلى الرغم من أهميتها والآمال المعلقة عليها في رفق المجتمع و على كافة مستويات الأنشطة من طاقات قادرة على تغير الواقع القائم إلى ما هو أحسن، إلا أنها أخفقت في تحقيق هذا المسعى الشيء الذي انعكس على مكانة المجتمع ودلالته ورمزيته ودرجة إسهاماته سواء في الفضاءات الإقليمية أو الدولية، و في بعض الحالات أصبحت تنصف بالعقم المعرفي والفكري نظرا لعدم قدرتها على إنتاج المعرفة وعدم القدرة على تسويق ما تم إنتاجه على الرغم من ضآلته و ضعف نوعيته .

لقد أصبحت الجامعة محل انتقادات كثيرة ومن طرف جهات عديدة من أعلي المستويات إلى أدناها، فنادرا ما تجد من ينصف هذه المؤسسة و يقيمها وفقا لأدوات موضوعية بعيدة عن النظرة الفردية والذاتية الضيقة إلى أقصى الحدود. فالجامعة ربما هي المؤسسة المستهدفة أكثر من بقية المؤسسة الأخرى الموجودة في المجتمع بالنقد و الجلد الذي بلغ إلى درجة المناذاة بغلقها، فهذا النوع من النقد قد تكون تحركه أبعاد أيديولوجية وسياسوية مبيتة الشيء الذي يفقد هذا النوع من النقد المصدقية و الاستلطاف.

فلا أحد ينكر النقائص التي تعاني منها عملية التكوين الجامعي، لكن المطلوب ليس التهجم الغير مؤسس، الذي يفتعل المشكلات في سياق جدلية لا يمكن حصرها، بل الطرح الموضوعي و العلمي يتطلب طرح هذه النقائص من منظور منطقي هادف إلى حصر هذه العوائق بغية علاجها و تقديم الحلول المناسبة بعيدا عن التهريج. وللحكم على الجامعة، نريد أن نذكر بعض الوظائف التي تبدو لنا أساسية، حتى يمكن لنا فيما بعد الحكم على مدى قدرة الجامعة في تحقيق و إدراك هذه الوظائف، و الجدير بالذكر أن هناك قائمة تتعرض بالذكر لجملة من الوظائف الرئيسية يتوجب على الجامعة القيام بها ومنها:

- توفير التعليم و التكوين الفعال لحاملي شهادة البكالوريا لكل الاختصاصات.

- توفير تكوين و تدريب عاليين رفيعي التخصص.

- المساعدة في توفير متطلبات المجتمع من خريجين ذوي كفاءة عالية.

- تشجيع الطلبة على البحث و السمو العلمي.

- تزويد الطلبة بالمعلومات و المهارات التي تؤهلهم لممارسة أعمالهم المستقبلية.

- تزويد الطالب بآليات التفكير النقدي و الرؤية الموضوعية.

- القدرة على التفسير العلمي للأحداث و التكيف مع مجمل التحولات المطروحة.

- القدرة العقلية و النفسية لمواجهة التحديات و تجاوز أشكال الإحباطات المختلفة.

- إعداد الطلبة لتحمل مسؤولياتهم المستقبلية و المساهمة في حركة التنمية الشاملة.

- تزويد الطالب بالمخاطب التفكير الذي يتضمن الدافعية و المثابرة و الاستمرارية العالية.

انطلاقاً من الوظائف السابق ذكرها و حتى نقارنها بما هو سائد و ممارس ميدانياً في الجامعة، لقد قمن برصد بعض ملامح الواقع التكويني، التعليمي الراهن فيما يلي:

- الفلسفة التربوية لدينا تنظر للتربية و التكوين، كأداة للثبات و الاستقرار و تركز علي انتشار التعليم لا نوعيته (10).

- فقدان الهدف من التعليم و نسيان طبيعة العلم، و إدراك طبائع الأشياء و أهدافها و وظائفها وهو ما يسميه علماء التربية -فلسفة التعليم- إننا لا نريد أن نفكر تفكيراً جذرياً في قضية التعليم الأساسية وهي، لماذا نعلم؟ كيف نعلم؟ ماذا نعلم؟ و بأية وسيلة؟ (11)

- افتقار القدرة المنهجية علي التحليل النقدي، و القدرة العلمية من خلال ما يعرض من مناهج و طرائق تكوينية، علي حل المشكلات المتحددة و انتشار الأمية التقنية المتمثلة في غياب المعارف و المهارات الأساسية للتعامل مع الآلات و الأجهزة و المخترعات الحديثة.

- يفرز تحليل الوضع القائم للتعليم الجامعي ما يسمي بثقافة الذاكرة، بمعنى تنمية القدرة علي الحفظ لدي الطلبة، و من ثم فإن الامتحان ينشأ اختبار قدرة الطالب علي تذكر المعلومات المقدمة إليه دون أن يكون له الحق في تجاوز هذا التذكر إلى التحليل أو النقد، لأنها مطروحة علي أساس أنها حقائق مطلقة، و بذلك يتسم نظام التعليم بطابع اليقين. (12)

- السمة الأساسية في التكوين المعتمد، هي السلبية الشبه مطلقة للطالب، و جلوسه أثناء الدرس للتلقي فقط، دون المشاركة الفعالة، و هذه المعاملة قد تكون هي المسؤولة إلى حد بعيد عن الاستقالة و السلبية في التعامل مع معطيات المحيط الخارجي.

- يقوم التكوين علي الطاعة، فهذا الأسلوب لا يسمح بالمناقشة و النقد أو التعبير عن الشخصية المستقلة، و يفترض في الطالب أنه جهاز للاستماع باحترام، ولا يراد منه إلا أن يردد ما تلقاه و يكرر ما حفظه عن ظهر قلب.

- تمارس المؤسسات الجامعية في بعض الأحيان القهر و التسلط من خلال ما تقدمه من مناهج و أساليب تدريس تسهم في خلق إنسان غير قادر علي فهم واقعه أو تحليله، و بذلك فإنها تعيق آليات العقل في التطور و النضج، و من ثم يتم إعداد طلبة لا يملكون القدرة علي الإبداع أو إرادة التغيير أو امتلاك حرية التعبير.

- أصبح التكوين ضرباً من الإبداع تحول الطلاب فيه إلى بنوك يقوم الأساتذة فيه بدور المودعين ويحدد دور الطالب فيه كمستقبل للمعلومات يملأها رأسه و يمزجها دون وعي، وهكذا يجرم الطالب من فرص الإبداع والتطوير، إذ كيف يمكن للإنسان أن يجعل معني و دلالة لوجوده دون أن يكون له الحق في طرح السؤال؟
- يركز التكوين في كثير من الأحيان علي معطيات قديمة و تقليدية نظراً لعدم توفر المراجع الحديثة والجديدة، فهذا الأسلوب يدعم الامتثال و الانصيهار، فهذه الممارسة تحارب الابتكار والتفرد وتناهض الاستقلالية والنقد، و يحدد الحصول علي الشهادات، و لا يشجع علي التعلم الحقيقي الهادف والاعتماد علي النفس .
- لقد أصاب التكوين فكراً و نظاماً بعض أعراض العقم والشلل و النكوص، حتى غدت تلك الأعراض قدراً محتوماً ، بحيث هذا الوضع تكيف معه الكثير من المكونين ، يمارسون فكراً خامداً كلاسيكياً، وكأنما توقف الزمان و تثبت المكان و ضاق الأفق و تجمدت المسلمات واختفت البدائل وانحسر الإبداع والاجتهاد .
- وظفت السلطة في بعض المراحل من التاريخ، المؤسسات والعمليات التكوينية نحو إنتاج وإعادة إنتاج الأفراد للتكيف و للحياة مع النمط الاجتماعي القائم والتأقلم مع أوضاعه أو عناصره ومصادر السلطة بما يتماشى مع هذه السلطة ، فيبار بورديو PIERRE BOURDIEU يري أن المدرسة لا تعمل بمعزل عن البنية الطبقية للمجتمع بحيث تقوم بإعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية السائدة وتحمي مصالح الطبقة المسيطرة ، وتعمل علي نقل فلسفتها و ثقافتها للطلاب، و يظيف بورديو أنه لا توجد ووظيفة للنظام التعليمي بمعزل عن التركيبة العامة للمجتمع.

وضع الأستاذ الجامعي أمام هذا الواقع التكويني:

يعاني الأساتذة من التهميش و هم العنصر الأساسي لعملية التكوين فمن دونهم لا يمكن لهذه العملية أن تتم علي الإطلاق، وهذا ما يثير لديهم صور السخط و الكبت و الشعور بالإحباط عندما يشعرون بعدم الأهمية و القيمة في الهرم الاجتماعي و عدم قدرتهم لتوظيف معارفهم و قدراتهم العلمية و هذا ما جعل الباحث عبد الحميد العميري يقول أن سلم الكفاءات لبيترس PETERS معكوس في الجزائر، أي من له كفاءة علمية يجد نفسه في أسفل السلم الاجتماعي - الوظائف - و العكس صحيح. ويشعر الأستاذ الجامعي في الكثير من الأحيان بأنه مرفوض و غير مستساغ من طرف المجتمع ، بحيث يرفضهم هذا الأخير أي المجتمع ولا يجعلهم جزءاً عضويًا من نسيجه الحيوي. بحيث تضائل دور الأستاذ في التعبير عن أفكاره و طروحاته وتصوراتة بشكل واضح، وفي مقابل هذا التقليل لدوره، أخذ يبرز بشكل آخر تمثل في الهروب نحو الأمام، و القيام بعملية

متواصلة لجلد الذات ، و في كل يوم تطالعنا المجلات والجرائد بكم هائلا من المقالات التي تعبر عن هذا الشعور - جلد الذات- فعندما و جد الأستاذ نفسه في و ضعيه لا مبالاة والرفض توقف الإبداع و اتجه إلى التبرير والمهادنة واتجه الوعي إلى الهجرة حيث المال و الأمان، وقد عرفت هذه الحركة موجة واسعة في بداية التسعينات، وقد جنح العقل المتمرد إلى الصمت عن الكلام.

يعاني الأستاذ في الجامعة من مشكلات موضوعية تؤثر علي دوره مما يجعل هذا الدور يكاد لا يكون، و من بين هذه المعوقات، تأتي المكانة الاجتماعية الغير لائقة وما حركات الاحتجاج الكثيرة، و التي وصلت إلى حد الإضرابات المتكررة إلا دليل واضح علي المعانات الحقيقة للأستاذ، فالأستاذ لا يستطيع في كثير من الأحيان من تأمين قوته و قوت أسرته أمام ضعف القدرة الشرائية الحادة التي يعرفها الوطن، فكيف نتظر من شخص يعاني الاضطهاد المادي بشكل ملفت للنظر أن يؤدي دوره وأن يبدع فيه، لعل البعد المادي كان و لا يزال عنصرا أساسيا وراء هجرة الأساتذة و عزوف البعض الآخر كلما وجدة فرصة للالتحاق بمجال آخر يحقق له الاستقرار المادي، لقد قال الكثير من المسؤولين في هذه البلاد و من أعلي مستوي بأنهم يتفهمون الوضعية المادية السيئة للأستاذ لكن يبررون ذلك بعدم تمكن خزينة الدولة من تغطية أي تحسين مادي لهذه الفئة الهامة داخل المجتمع، وفي نفس الوقت هذه السلطة تجرد الفاض المادي لإنفاقه علي الكرنفالات التي تقام هنا و هناك والأمثلة عديدة في هذا السياق.

إضافة إلى النقص الكبير في الأنفاق علي المعينات البيداغوجية، علي مختلف أنواعها، من مخابر ومراجع كلاسيكية ودوريات معدومة والتجهيزات الأساسية المفتقدة علي الرغم من ضرورتها والنقص الغير مبرر للهياكل البيداغوجية والذي يتكرر مع كل دخول جامعي، ناهيك عن المشكلات ذات الطابع الاجتماعي والتي يصعد علي هذا المقال من حصرها.

معاناة الأستاذ من طرائق التسيير الإدارية المعتدة و التي تقترب أكثر من الأسلوب البوليسي و للتدقيق لدي الدول القائمة علي الإكراه، وليست تلك الدول التي لها سجل مقبول في ممارسة مفهوم حقوق الإنسان، وفي هذا السياق تطالعنا الصحف والمجلات من معاناة هؤلاء-أي الأساتذة من هذا الشكل من الممارسة. وهنا يجب التأكيد علي أن هذه الممارسة لا يمكن تعميمها.

وفي الأخير نوجز المشكلات المتعلقة بعملية التكوين في العناصر التالية:

المشكلات المرتبطة بعملية التكوين في حد ذاتها:

مسألة المضامين/ الطرائق المعتمدة في نقل هذه المضامين والأنشطة/ المدة الزمنية المخصصة /طرائق التقييم والأدوات المعتمدة/ غموض الأهداف و عموميتها/ العائد المنتظر من العملية التكوينية / التمويل المخصص للعملية /الهياكل و الفضاءات المخصصة لذلك/ طرائق التعزيز والتحفيزات/ الازدواجية بين البرامج والتطورات العلمية /..... الخ .

المشكلات المتعلقة بالمحيط التكويني:

المناخ السياسي/ الثقافي / الإجماعي/ الوصاية المركزية والمحلية / التشريعات والقوانين/ الوسائط الثقافية / عدم ارتباط الواقع الاجتماعي القائم و ما يطرح من مضامين متعلقة بعملية التكوين / الإعداد الضخمة للمتكونين/ الإدارة الرديئة وروح الاستقالة الشبه مطلقة/ الفوضى والبيروقراطية والمحاباة/ سوء التغذية/ نظام الخدمات/ انتشار الأمية و روح الخرافة / عدم الاهتمام بقيمة العلم من بعض دوائر السلطة/ عدم تقدير قيمة و أهمية العلم من طرف المجتمع/ الاحتقار شبه العام لكل مثقف و صاحب علم..... الخ:

المشكلات المرتبطة بالمتكون:

مشكلات الاختيار الغير مبني علي أسس علمية / مشكلة القابلية المعرفية و الأكاديمية / المشكلات النفسية المتعلقة بالإحباطات و الصراعات المترتبة علي التفاعل الذي يتم بينه وبين المحيط العام/ عدم توفر الدافعية / النظرة الدونية للاختصاص من طرف المجتمع /.....

المشكلات المرتبطة بالمكون :

مشكلة التأهيل / افتقاد التلقائية و الاجتهاد في المهنة / افتقاد المبادأة و المبادرة في عملية تقديم المعارف / افتقاد الرغبة و الدافعية و الميل / اعتماد التفضيل الذاتي أثناء التعامل مع المتكونين / العدوانية و العنف واللامبالاة / التغيب المتكرر و الغير مبرر / الوضعية داخل الهرم الاجتماعي الفاقدة للمعني / عدم توفر هامش الحرية / انتشار الجو التصادمي الغير محفز.....

محاولة لتفسير مشكلات التكوين :

هناك من الباحثين من يري أن الكثير من المشكلات السابق ذكرها و المتعلقة بعملية التكوين هي نتيجة لجملة من الحتميات الموضوعية و ليست المفتعلة و بالتالي يجب مسايرة الوضع مع الجدية في تغير الأحوال إلى

الأحسن دون الدخول في الطموحات الغير مبررة والغير منطقية والخيالية ومن بين هذه الحتميات يمكن ذكر بإجاز كبير ما يلي:

الحتمية الاجتماعية: المرتبطة بالوضع العام / مستوى الوعي الاجتماعي / طبيعة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع / المستوى الثقافي / البعد الحضاري / الفهم المنتشر . . .

الحتمية الاقتصادية: المتعلقة بنقص السيولة النقدية المخصصة لعملية التكوين نظرا للظروف السائدة المرتبطة بضعف الموارد ونقص الاستثمارات ومشكلات التضخم، ضعف الميزان التجاري، ضعف التصدير، عدم الترشيح والعقلنة في تسيير الموارد المالية.

الحتمية السياسية: تتعلق هذه الحتمية بالوضع السياسي الذي يتسم بالرأي و الفكر المتعالي والابتعاد عن الممارسة الديمقراطية وعدم إشراك المجتمع في القرارات الحاسمة، وتضييق مساحة إبداء الرأي وعدم توفر المناخ المساعد علي الحرية في ممارسة القناعات الفردية في ضل المؤسسات الدستورية والقانونية، فلا أحد ينكر دور الحرية في الإبداع والإنتاج وبذل الجهد والمزيد من الجهد لتحقيق الطموحات الفردية و التي لها معني ودلالة من طرف المجتمع، فلا يمكن أن تبني المجتمعات في ضل انحصار و تقييد الفكر.

إن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية هي المسؤولة عن قيادة و إدارة العملية التكوينية والبحثية و تطوير وسائل البحث القائمة، وكذلك خلق الأساليب الفاعلة التي تتسم بالموضوعية و الفعالية العالية، إن ذلك يبدو واضحا عند مطالعة أهداف الجامعات المتمثلة في نشر المعرفة المتنوعة وتطويرها استجابة لحاجات المجتمع بما يتناسب مع معطياته الفكرية والفكرية والاقتصادية، كما تسهم في رفع المستوى الحضاري والفكري والعلمي للأمة بالتأهيل المناسب و الإعداد الأمثل للطلبة أي قوي العمل المستقبلية ، أما بناء الأمة المتميزة القوية فيعتبر أحد الأهداف المثلي للمؤسسات التعليمية عموما والجامعية خصوصا (13).

الخاتمة :

إن هدف التكوين لم يعد يقتصر علي تحصيل المعرفة ، فلم تعد المعرفة هدفا في حد ذاتها، بل الأهم من تحصيلها هو الوصول إلى مصادرها الأصلية ، و توضيفها في حل المشاكل، لقد أصبحت القدرة علي طرح الأسئلة في هذا العالم المتغير الداخر بالاحتمالات و البدائل تفوق أهمية القدرة علي الإجابة عنها. لم تعد ووظيفة التكوين مقصورة علي تلبية الاحتياجات الاجتماعية، و المطالب الفردية، بل تجاوزتها للنواحي الوجدانية والأخلاقية، و إكساب الإنسان القدرة علي تحقيق ذاته معرفيا و فكريا و نفسيا.

لا بد لطرائق التكوين الجديدة أن تتصدي للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابي، وقبول المخاطرة، وتعميق مفهوم المشاركة و التعامل مع المحتمل و المجهول، وعدم الاستسلام لوهم البساطة الظاهرة.

علي التكوين أن ينمي التزعة المعرفية لدي الطالب، بحيث يدرك كيف تعمل آليات تفكيره، وذلك يجعله واعيا بآليات التفكير المختلفة، وذا قدرة علي التعامل مع العوامل الرمزية ، بجانب العوامل المحسوسة، دون أن يفقد الصلة التي تربط بينهما.

لم يعد هدف التكوين خلق عالم من بشر المتجانس ، المتشابه، بل بشر متمسك بهويته الحضارية و قيمه ، قادر علي التوصل مع الغير ، يتقبل الواقع المختلف مع واقعه، والرأي المغاير لرأيه. و من الضروري أيضا أن يستند التكوين إلى ثقافة الإبداع و ليس ثقافة الذاكرة.

تشير الدراسات لقيمة التكوين، بحيث تؤكد الأبحاث أن أحسن أنواع الاستثمار هو الاستثمار الذي يتم في الإنسان لتطوير طاقاته وكفائته بما يكسبه الفعالية و القدرة علي توظيف أفكاره بما يخدمه كفرد و كإنسان، ويخدم مجتمعه علي الأعم .

إن الدور الذي يلعبه التكوين في مجال التنمية أصبح من الظواهر التي تعتبر أشبه بالمسلمات التي لا تستدعي المزيد من البحث والاستقصاء.

فالمجتمعات الإنسانية تتأثر بشكل مباشر بمستوى التقدم الذي يعرفه التعليم و التكوين، فهذا الأثر لا يقتصر على الجوانب المادية فقط بل يمتد ليشمل الجوانب الفكرية من تقاليد وقيم و اتجاهات ومفاهيم ، كما يؤثر في العلاقات بين الأفراد والحياة الأسرية وأساليب العمل. فالتكوين لعب دورا أساسيا عبر مختلف مراحل التاريخ البشري في إعداد الفرد عن طريق تزويده بالمعلومات الضرورية، ليكون عضوا في المجتمع قادرا على الإسهام في تحسين شؤون مجتمعه وتطوره من كافة النواحي الاقتصادية والعلمية والثقافية والسياسية والمدنية وغيرها.

إن التطورات المرجوة والأهداف المسطرة لا يمكن إدراكها إلا إذا توفرت مجموعة من العوامل المادية والبشرية خاصة في ميدان التعليم، حيث يبقى العامل البشري أهمها باعتباره المنفذ الفعلي لكل عملية تهدف إلى التكوين والإعداد، الشيء الذي يؤدي إلى تغيير جملة من السلوكات القائمة وإحلال محلها أنماط سلوكية أخرى تجعل الخريج ذو فاعلية على مختلف الأصعدة.

تعتبر الجامعة فضاء معرفيا تطرح فيه الأفكار العلمية بمختلف اتجاهاتها وطبيعتها حيث تمثل المكان الذي تبرز فيه العلاقات العلمية و القدرات المعرفية التي تعكس المستوى الذي بلغته طاقاتها بما حققته من مكتسبات.

فمكانة المجتمع تتوقف اليوم على غزارة ونوعية الأفكار التي ينتجها و قابليتها للمنافسة و النجاح في مختلف المجالات المعرضة للصراع الفكري و العلمي ، لأن التحديات المطروحة اليوم أمام المجتمعات هي تحديات معرفية أولا وقبل كل شيء.

فالجامعة مطالبة بإعداد أطر كفأه و ذات تأهيل جيد يمكنها من المساهمة الفعالة في الإدارة والإنتاج والتسيير. فمن خلال البحث العلمي الذي علاوة على كونه الوسيلة الأساسية لتطوير العلوم و المعارف إبداعا وتطبيقا، قد أصبح المؤسسة القوية التي تتصدى لمشكلات المجتمع المختلفة لإيجاد الحلول لها بأسرع ما يمكن حتى ينتشر الاستقرار و الراحة لدى الأفراد.

إن عالم اليوم عماده العلم والبحث ولا مكانة فيه لمن لا يمتلك أدوات الانخراط في فضاء المدنية والتحضر، خاصة ونحن نعيش ظروفًا جديدة تتسم بتقليص المسافات بين الأقطار والشعوب، نظرا للثورة المعلوماتية المتزايدة. فالقوى العظيمة أصبحت مهيمنة أكثر فأكثر على الكثير من المساحات و تطمع في المزيد، وذلك بفضل تفوقها العلمي في أكثر من مجال والذي بوئها مكانة الريادة و القيادة ، ولم يكن بإمكانها تحقيق ذلك لولا العناية الفائقة التي وفرتها للبحث والعلم و العلماء. وأكثر دليل على ذلك استحوادها على كفاءات على درجة عالية من المقدرة المعرفية الإبداعية من جنسيات مختلفة غير مبالية بما يسمى بالحدود الجغرافية أو الإيديولوجية لأنها أصبحت مقولات عفي عنها الزمن. فهذه الظروف الموسومة بالعوامة لا مكان فيها للسكون والنرجسية وتضخيم الذات إن شعارها الأساسي، المرونة والتفتح عن الآخر ومعرفة خباياه وأسراره وقدراته حتى يمكن الاستفادة من تجاربه و مختلف خبراته المتراكمة، والبحث والمزيد من البحث الذي يمثل قناعة راسخة لدى هؤلاء، وليس كما تطرح عندنا القضية في المناسبات وتنسى طوال الدهر. نحن مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى من احتضان الجامعة والجامعيين واحترامهم و توفير لهم مختلف ضروريات البحث العلمي الجاد الذي بإمكانه تغيير الأحداث، بما يجعل مجتمعنا يحضى بالاحترام اللائق في مختلف المحافل العالمية وإلا سيحكم علينا التاريخ والأجيال، بالتخاذل والأناية ومحدودية النظر. وحينها نكون قد حكمنا على مجتمعنا بالدمار و الذل والفنى نتيجة تهميش العلم و البحث والفكر واتخاذة سخرية و إذلال رواده.

المراجع

- (1) Persons, T (1987) A Sociological approach to the theory of formal organization in structure and process modern society, NewYork Free Press p .17
- (2) Bernard, C (1958) The functions of the executive mass Harvard university Press p4.
- (3) Weber .M (1957) the theory of social and economic organisation New York the Free Press pp. -145 .146
- (4) Etzioni . A (1964) A modern organisation Englewood Cliffs, N, J Printie Hall p3.
- (5) Gross E (1981) Universities as organisation A Study of goals » Mc Cutchan Publishing C.R
- (6) Perking . J (1973) the universities as an organisation, New York Mc Graw hill
- (7) عبد المحيد عبد التواب (1987) الاتفاق والاختلاف على أهداف التعليم العالي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بإحدى كليات التربية في الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس دار الفكر العربي ، القاهرة ص 181-182.
- (8) علي وطفة 1995 تربية متغيرة لعالم متغير في مجلة العربي العدد 443 ص 162
- (9) ثروت فتحي كامل. مداخل تنمية التجديد والإبداع في الثقافة المصرية مجلة عالم الفكر المجلد 26 العدد 2 أكتوبر/ ديسمبر 1997.
- (10) نبيل علي (1994) العرب وعصر المعلومات. عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ص 296.
- (11) شكري محمد عياد (1989) مجتمع من المتعلمين ، مجلة الهلال، ص 68 / 72.
- (12) مراد و هبة (1996) ملاك الحقيقة المطلقة .مجلة أدب و نقد. العدد، 125، ص 20.
- (13) أنطونيس كرم -1992- العرب أمام تحديات التكنولوجيا- سلسلة عالم المعرفة